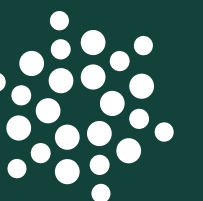




# مجالس رجال الأعمال كمنصات لتحفيز الاستثمار السوري

قراءة تحليلية لدورها المحتمل  
في سياق التعافي الاقتصادي

د. وائل أحمد  
أكاديمي وباحث اقتصادي



يمكن التعبير بأن الفهم التقليدي للاقتصاد كما يتم تقديمه في العديد من الأدبيات التنويرية، يبنى على تصور يعكس الاقتصاد بوصفه نظاماً يمكن التحكم فيه عبر أدوات تقنية مثل السياسات المالية، التشريعات والحوافز الاستثمارية، تحسين بيئة الأعمال، والإصلاحات المؤسسية، وبالتالي عند تحليل مسارات التعافي الاقتصادي للدول الخارجة من الصراعات، غالباً ما يتم التعامل مع الاقتصاد بوصفه منظومة قابلة للإصلاح عبر هذه الأدوات، إلا أنه على الرغم من أهمية هذا التصور يبقى قاصراً عن فهم طبيعة الاقتصاد في مثل هذه السياقات، حيث يتجاهل البعد الأكثر تعقيداً في العملية الاقتصادية وهو البعد العلائقي (Relational Dimension)، والذي يشير إلى أن الاقتصاد لا يعمل فقط من خلال القوانين والمؤسسات، وإنما من خلال شبكة كثيفة من العلاقات بين الأطراف الفاعلة اقتصادياً.

في هذا الإطار يمكن النظر للاقتصاد بأنه ليس مجرد أرقام أو مؤشرات نمو، بل هو شبكة من العلاقات الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية التي تحدد كيفية تدفق الموارد، ورأس المال، والمعلومات. في البيئات الاقتصادية المستقرة يتم إنتاج هذه الشبكات بشكل تلقائي عبر الأسواق واستقرار المؤسسات، أما في البيئات غير المستقرة أو الخارجة من الصراعات، فإن هذه الشبكات تتعرض للتفكك أو للضعف أو الانقطاع، مما يؤدي إلى ما يوصف بتفكك الاقتصاد العلائقي، وفي الحالة السورية يمكن ملاحظة بأنه لا تكمن الإشكالية في انخفاض الإنتاج أو ضعف البنية التحتية أو تراجع الاستثمارات فقط، بل في ضعف أو غياب شبكات الاتصال الاقتصادية الفعالة، مما يعني غياب وتراجع دورها الاقتصادي ضمن الشبكة الاقتصادية العالمية، وبالتالي لا يقتصر التحدي في الاقتصاد السوري كدولة خارجة من الصراع على مسألة جذب الاستثمار، بل يمتد إلى إعادة بناء العلاقات والبنى التي تجعل الاستثمار ممكناً وقابلاً للاستدامة، فالاستثمار في البيئات التي شهدت نزاعات طويلة لا يتحدد بالعوامل الاقتصادية الكمية فقط، وإنما يتشكل ضمن شبكة من العلاقات والتفاعلات والتصورات المرتبطة بدرجة الثقة وإمكانية الوصول وفهم السياق الاقتصادي المحلي، فالاستثمار لا يتجه إلى سوق جديدة استناداً إلى وجود فرصة ربحية فحسب، بل بناء على قدرته في تكوين حد أدنى من الثقة والارتباط بالشبكات الاقتصادية الفاعلة وفهم طبيعة البيئة المؤسسية والتنظيمية، ومن هنا تبرز أهمية مجالس رجال الأعمال في سورية بوصفها بني فاعلة لإعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية وتعزيز الترابط والتشبيك بين الفاعلين الاقتصاديين، أكثر من كونها مجرد أدوات مساعدة إذ تعمل على مستويات يصعب على السياسات التقليدية الوصول إليها بالفاعلية نفسها.

## الإطار المفاهيمي لمجالس رجال الأعمال:

يمكن تعريف مجالس رجال الأعمال بأنها كيانات أو منصات تجمع رجال الأعمال والمستثمرين وأصحاب الشركات ضمن إطار مؤسسي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، وتبادل الخبرات، وتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية، إضافة إلى تمثيل مصالح قطاع الأعمال أمام الحكومات والمؤسسات الدولية، وقد تأخذ هذه المجالس طابعاً وطنياً أو ثنائياً أو إقليمياً، كما يمكن أن تتشكل بين دول أو جاليات اقتصادية أو قطاعات إنتاجية محددة، وتؤدي هذه المجالس مجموعة واسعة من الوظائف الاقتصادية والتنموية، تشمل تحسين التواصل بين القطاعين العام وقطاع الأعمال، وتنظيم الفعاليات الاقتصادية، وتسهيل الشراكات الاستثمارية، وتوفير المعلومات والدراسات المتعلقة بالأسواق وفرص الاستثمار، إضافة إلى دعم السياسات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار وريادة الأعمال، وفي العديد من الدول أصبحت مجالس الأعمال جزءاً من منظومة الحوكمة الاقتصادية التي تسهم في تعزيز مناخ الأعمال وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد. وتجدر الإشارة إلى أن فعالية مجالس رجال الأعمال ترتبط بعدة عوامل، أهمها استقلاليتها المؤسسية، ودرجة تمثيلها الحقيقي لقطاع الأعمال، وقدرتها على بناء شبكات اقتصادية محلية ودولية، بالإضافة لامتلاكها آليات للتأثير في السياسات الاقتصادية، كما تلعب الثقة دوراً محورياً في نجاح هذه المجالس خاصة في البيئات الخارجة من الصراعات، حيث تكون الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات الحكومية ضعيفة نسبياً نتيجة التراكمات المترتبة عن الأزمات.

وفي سياق الاستثمار تمثل مجالس رجال الأعمال منصات لتوفير المعلومات للمستثمرين، وربط أصحاب المشاريع بمصادر التمويل والشركاء المحتملين، كما يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في الترويج للاستثمار من خلال تنظيم المؤتمرات الاقتصادية والملتقيات الاستثمارية، وربط المستثمرين المحليين بالمستثمرين في الخارج، وهو ما تؤكد عليه تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تشير إلى أن مؤسسات الترويج للاستثمار والكيانات الوسيطة تلعب دوراً أساسياً في تحسين بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.

كما يبرز دور هذه المجالس بصورة أكبر في البيئات غير المستقرة والدول الخارجة من الصراعات، حيث تعاني الأسواق من ضعف المؤسسات الرسمية وارتفاع مستويات عدم اليقين، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المعاملات الاقتصادية، كالبحث عن المعلومات والتفاوض وتنفيذ العقود، وهو ما يحد من الاستثمار ويضعف النشاط الاقتصادي، وبالتالي تؤدي هذه المجالس دور المؤسسات الوسيطة التي تسهم في إعادة بناء شبكات الأعمال وسلاسل القيمة والعلاقات التجارية التي تضررت خلال سنوات الصراع من خلال توفير قنوات للتواصل بين الفاعلين الاقتصاديين، وتبادل المعلومات، وبناء الثقة بين المستثمرين والشركات، إضافة إلى تعزيز التنسيق بين القطاعين العام وقطاع الأعمال، كما يمكن تفسير دورها من خلال مفهوم الفراغات المؤسسية إذ تعمل على تعويض ضعف أو غياب المؤسسات الاقتصادية الفاعلة وتنظيم التفاعلات الاقتصادية بما يدعم التعافي والاستقرار الاقتصادي.



ويتقاطع ذلك مع ما تؤكدته تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول أن التعافي الاقتصادي في البيئات الاقتصادية الهشة يعتمد بدرجة كبيرة على تفعيل دور قطاع الأعمال وتعزيز الشراكات الاقتصادية وآليات الحوار بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

## مجالس رجال الأعمال في السياق السوري:

كانت مجالس رجال الأعمال في سورية تعمل ضمن بيئة اقتصادية تتسم بسيطرة الدولة على مفاصل الاقتصاد، مع وجود انفتاح اقتصادي تدريجي بدأ منذ مطلع الألفية الثانية، وشكلت غرف التجارة والصناعة والمجالس الثنائية المشتركة مع بعض الدول العربية والأجنبية البنية الأساسية لهذه المجالس، بالإضافة إلى تجمعات رجال الأعمال المرتبطة بالنخب الاقتصادية التقليدية، وكانت هذه المجالس تؤدي أدواراً تقليدية تركز على تعزيز التجارة الخارجية، وتنظيم المعارض والوفود التجارية، مع تمركز النفوذ الاقتصادي في أيدي نخبة محدودة من رجال الأعمال المرتبطين بمؤسسات الحكم والأجهزة البيروقراطية، وهو ما جعل دور المجالس أقرب إلى أدوات للتنسيق الاقتصادي الرسمي أكثر من كونها مؤسسات تمثيلية مستقلة لقطاع الأعمال، دون امتلاك استقلالية حقيقية عن الدولة أو قدرة على التأثير في السياسات الاقتصادية العامة، وخلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2024 أدى غياب الاستقرار القانوني وتفتت السلطة الاقتصادية إلى إضعاف قدرة هذه المجالس على العمل كمؤسسات اقتصادية مستقرة، فتحول الدور التقليدي لمجالس الأعمال خلال المراحل السابقة إلى أدوار مرتبطة بإدارة المخاطر الاقتصادية وتأمين شبكات التجارة البديلة وتوفير المواد الأساسية وسلاسل التوريد، ومثلت التحولات السياسية التي أعقبت نهاية عام 2024 نقطة تحول في بنية مجالس رجال الأعمال، فقد بدأت الدولة السورية الجديدة بتبني مقاربة تقوم على دبلوماسية الأعمال من خلال إعادة دمج الاقتصاد السوري إقليمياً ودولياً عبر إنشاء مجالس أعمال مشتركة ذات طابع مؤسسي وتنوعي، بدل الاقتصار على الوظائف التجارية التقليدية، فتم تأسيس 14 مجلساً مشتركاً لرجال الأعمال مع عدد من الدول العربية والأجنبية شملت: السعودية، والكويت، ولبنان، وأمريكا، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وهولندا، ورومانيا، وتركيا، والصين. وهناك مجالس أخرى ممثلة لدول إضافية في طور التأسيس، ووفق نهج دبلوماسية الأعمال لم تعد هذه المجالس مجرد منصات تجارية، بل أصبحت أدوات لجذب الاستثمارات والوساطة بين الحكومة وقطاع الأعمال الدولي ودعم الإصلاحات وإعادة بناء الثقة مع الأسواق العالمية، بما يتيح خلال هذه المرحلة إيجاد فرص مهمة كالانفتاح على الأسواق وعودة رجال الأعمال من الشتات والاهتمام الدولي بإعادة الإعمار، وحتى تتمكن هذه المجالس من النجاح في أداء أدوارها الجديدة يظل ذلك مرتبطاً بضرورة توفير إطار قانوني وتشريعي واضح يحدد صلاحياتها ومسؤولياتها وعلاقتها بالمؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال بالشكل الذي يضمن توفير الصلاحيات والمرونة المطلوبة للقيام بالمهام والأدوار المنوطة بهذه المجالس بما يتناسب مع مرحلة التحول الاقتصادي وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية بما يسهم في تعزيز الترابط والاندماج بالاقتصاد العالمي وما يتطلبه ذلك من السياسات

الاقتصادية المناسبة، مع مراعاة الحد من التداخل المؤسسي بالشكل الذي يعزز من قدرة المجالس على اتخاذ قرارات اقتصادية واستثمارية فعالة، كما تتطلب المرحلة الحالية تطوير البنية المؤسسية والإدارية لهذه المجالس من خلال تعزيز أنظمة الحوكمة والشفافية وبناء موارد بشرية قادرة على إدارة ملفات الاستثمار وإعادة الإعمار والشراكات الدولية، إلى جانب توسيع صلاحياتها التنفيذية لتتجاوز الأدوار الاستشارية التقليدية، كما وتبرز أيضاً ضرورة إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية والخدمات المصرفية واللوجستية بما يسهم في خلق بيئة أعمال مستقرة وجاذبة للاستثمار، فضلاً عن أهمية بناء الثقة بين الدولة وقطاع الأعمال، كما أن تعزيز حضور وتمثيل رجال الأعمال في الداخل والشركات، وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، والنساء، ورواد الأعمال الشباب، يعد من العوامل الهامة في تحويل هذه المجالس إلى مؤسسات تموية أكثر استقلالية وشفافية وقدرة على دعم اقتصاد سوري منتج وتنافسي ومندمج إقليمياً ودولياً.

## الأدوار المحتملة لمجالس رجال الأعمال في السياق السوري:

تعتبر مجالس رجال الأعمال منصات يمكن أن تسهم في إعادة تشكيل البيئة الاقتصادية وتعزيز مسارات الانفتاح والتكامل، وتكمن أهميتها بتنوع الأدوار التي يمكن أن تؤديها ضمن مستويات مختلفة من التدخل الاقتصادي والمؤسسي.

### 1- إعادة بناء الاقتصاد العلائقي:

في الحالة السورية لا يجب النظر إلى مجالس رجال الأعمال باعتبارها مجرد منصات للتشبيك أو اللقاءات الاقتصادية التقليدية، بل بوصفها أدوات لإعادة بناء العلاقات الاقتصادية التي تضررت بفعل سنوات النزاع، فبيئة الأعمال في سورية تعاني من ضعف الثقة، وتفكك الروابط بين الفاعلين الاقتصاديين، وتراجع قنوات التواصل، الأمر الذي يجعل إعادة بناء العلاقات الاقتصادية أولوية لا تقل أهمية عن إعادة بناء البنية التحتية أو تحفيز الاستثمار، وتؤدي المجالس دوراً محورياً في إيجاد مساحات للحوار والتفاعل بين رجال الأعمال السوريين والمستثمرين والشركاء الإقليميين والدوليين، عبر تنظيم اللقاءات الاقتصادية والمنتديات المتخصصة وتطوير شبكات المستثمرين وتسهيل التواصل الرسمي وغير الرسمي، وتسهم هذه العملية تدريجياً في بناء ما يعرف برأس المال العلائقي، الذي يعد عنصراً أساسياً لتحريك الاستثمار في البيئات الخارجة من النزاع، وبذلك فإن القيمة الحقيقية لهذه المجالس لا تكمن فقط في استقطاب رؤوس الأموال، بل بالمساهمة في إعادة تشكيل البيئة والعلاقات الاقتصادية التي تجعل الاستثمار والتعافي الاقتصادي أكثر قابلية للتحقق والاستدامة.

## 2- بناء الثقة وتقليل مخاطر الاستثمار:

في البيئات الاقتصادية الهشة تعد الثقة المؤسسية أحد أهم المحددات لقرار الاستثمار، حيث يؤدي ضعفها إلى رفع تكاليف المعاملات وانخفاض رغبة المستثمرين بالمخاطرة، وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الثقة بين القطاعين العام وقطاع الأعمال تمثل عاملاً حاسماً في تحفيز تدفقات الاستثمار، خاصة في الدول المتأثرة بالصراعات، حيث تصبح الإشارات المؤسسية الموثوقة أكثر أهمية من الحوافز المالية نفسها، ومن الممكن أن تعمل مجالس رجال الأعمال في سورية كجسر مؤسسي يربط بين المستثمرين والحكومة، من خلال تسييل الوصول إلى المعلومات، وتفسير السياسات الاقتصادية، ودعم الشفافية، والمساهمة في حل الصراعات الاستثمارية، كما تؤدي هذه المجالس دور المنصات الموثوقة حيث يميل المستثمر إلى الاعتماد على المعلومات الصادرة عن شبكات رجال الأعمال ونظرائهم، وبذلك لا يقتصر دور المجالس على التشبيك الاقتصادي، بل يتجاوز ذلك إلى إنتاج الثقة وتقليل حالة عدم اليقين، من خلال توفير معلومات دقيقة مثل الخرائط الاستثمارية في القطاعات المختلفة وتحديد الشركاء المحليين، مما يحد من المخاطر ويعزز قابلية الاستثمار والاستقرار الاقتصادي.

## 3- اكتشاف وتطوير الفرص الاستثمارية:

عملية اكتشاف وتطوير الفرص الاستثمارية خطوة أساسية في مسار التعافي الاقتصادي، حيث لا تقتصر على تحديد المشاريع الممكنة بل تمتد إلى إعادة قراءة البنية الاقتصادية وتحويل الإمكانيات المحتملة إلى فرص قابلة للتنفيذ، ومن هنا يصبح دور مجالس رجال الأعمال ذو أهمية باعتبارها جهة وسيطة قادرة على رصد الفرص في القطاعات الواعدة مثل الزراعة، والصناعة، والطاقة، وإعادة الإعمار، وتحليل جدواها وربطها باحتياجات السوق والمستثمرين، كما يمكن أن تسيه هذه المجالس في تطوير تلك الفرص عبر بناء شراكات بين الفاعلين المحليين والدوليين، وتوفير منصات للحوار وتبادل الخبرات، وتحويل الأفكار الاستثمارية إلى مشاريع مدروسة وقابلة للتمويل، وهذا يعني أن دورها لا يقتصر على اكتشاف تلك الفرص وإنما يمتد إلى هندسة الفرص الاستثمارية وتسييل تحويلها إلى استثمارات فعلية تدعم عملية التعافي وإعادة تنشيط الاقتصاد السوري.

#### 4- إعادة تموضع الاقتصاد السوري ضمن سلاسل القيمة العالية:

الإنتاج في الاقتصاد العالمي المعاصر لا يتم داخل حدود دولة واحدة، بل أصبح قائماً على شبكات إنتاج دولية تتوزع فيها مراحل التصنيع والتجميع والخدمات والتسويق بين عدة دول وفقاً لميزاتها التنافسية وموقعها داخل سلاسل القيمة العالية، وفي سورية لا يمثل التحدي الأساسي في جذب رؤوس الأموال فحسب، بل في إعادة ربط الاقتصاد بهذه الشبكات العالية بعد سنوات من الصراع والعقوبات والتراجع الاقتصادي التي أدت إلى ضعف الروابط مع الأسواق الدولية وسلاسل الإنتاج الإقليمية والعالية، وهذا يتطلب تحديد القطاعات القادرة على الاندماج مجدداً في سلاسل القيمة، مثل الصناعات الزراعية والغذائية، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والاقتصاد الرقمي، إلى جانب بناء شراكات مع الشركات الإقليمية والدولية القادرة على نقل المعرفة والتكنولوجيا وفتح الأسواق، وتبرز مجالس رجال الأعمال كفاعل في عملية إعادة الإدماج الاقتصادي، إذ تعمل بوصفها نقاط اتصال بين الاقتصاد المحلي والشركات والأسواق العالية، من خلال شبكات علاقاتها الدولية وقدرتها على تسهيل التواصل بين رجال الأعمال السوريين والمستثمرين والشركاء الخارجيين، حيث تسهم في إعادة بناء الروابط الاقتصادية والمؤسسية التي تسمح بعودة سورية التدريجية إلى سلاسل القيمة العالية، سواء في مجالات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات، بما يعزز فرص التعافي الاقتصادي المستدام وإعادة تعريف موقع سورية ضمن الاقتصاد الإقليمي والدولي.

#### 5- نقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية:

ضمن مسار التعافي الاقتصادي في سورية لا يقتصر التحدي على إعادة تشغيل القطاعات الإنتاجية فحسب، بل يمتد إلى معالجة فجوة التكنولوجيا والكوادر التي خلفتها سنوات الصراع والهجرة الواسعة للكفاءات حيث تصبح الحاجة ملحة إلى إعادة تأهيل سوق العمل وربطه بالتطورات التكنولوجية الحديثة، وفي هذا الإطار يبرز دور مجالس رجال الأعمال كأداة فاعلة لربط الاقتصاد السوري بالشركاء الدوليين ونقل المعرفة والتكنولوجيا، لا سيما في المجالات الحيوية كالطاقة المتجددة والتحول الرقمي، ومن خلال الشراكات التي تنسقها هذه المجالس يمكن إدخال تقنيات أكثر كفاءة واستدامة إلى السوق السورية، بما يساهم في رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تعمل هذه المجالس على تنظيم برامج تدريب وتأهيل مشتركة مع مؤسسات وشركات دولية، بهدف تطوير مهارات الموارد البشرية المحلية وتعويض النقص في العمالة الفنية المتخصصة، ومن خلال هذا الدور المزدوج تساهم ليس فقط في نقل التكنولوجيا، بل أيضاً في إعادة بناء القدرات البشرية اللازمة لمرحلة التعافي والتحول الاقتصادي.

## 6-المساهمة في صياغة السياسات الاقتصادية:

يمكن لجالس رجال الأعمال أن تلعب دوراً مهماً في دعم عملية صياغة السياسات الاقتصادية من خلال تقديم توصيات مدروسة تستند إلى خبرات عملية واحتياجات واقعية، ويسهم هذا الدور في التأثير على توجهات صانعي القرار نحو تطوير بيئة تشريعية واستثمارية أكثر جاذبية وملاءمة للاستثمار، كما يمكن لهذه المجالس أن تدفع باتجاه تحسين قوانين العمل، وتطوير أنظمة الحوافز الضريبية، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات وتسجيلها، ومن شأن هذه الإصلاحات أن تعزز ثقة المستثمرين وتقلل من العوائق البيروقراطية، بما ينسجم مع متطلبات بناء بيئة اقتصادية أكثر استقراراً وفاعلية في مرحلة ما بعد الأزمات.

## 7-الدبلوماسية الاقتصادية الموازية:

تبرز مجالس رجال الأعمال في الحالة السورية كأحد أشكال الدبلوماسية الاقتصادية الموازية، حيث تؤدي دوراً غير رسمي في بناء جسور التواصل الاقتصادي مع الفاعلين الإقليميين والدوليين، ومن خلال عضويتها في الغرف والمنظمات التجارية الدولية، تتمكن هذه المجالس من عكس احتياجات وإبراز التطلعات الاقتصادية إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية، وذلك يسهم في إعادة إدماج الاقتصاد السوري ضمن النقاشات الدولية المتعلقة بالاستثمار والتجارة وإعادة الإعمار، كما تساعد هذه المنصات في تحسين صورة البيئة الاقتصادية السورية من خلال إبراز فرص التعافي والإمكانات الاستثمارية المتاحة في قطاعات متعددة، وضمن هذا المنظر لا يقتصر دور المجالس على التمثيل ويتخطى ذلك ليشمل بناء علاقات ثقة وشراكات مع مؤسسات اقتصادية دولية، بما يفتح المجال أمام تعاون أكثر استقراراً واستدامة، كذلك تساهم هذه الجهود في خلق مساحات حوار فني واقتصادي حول التحديات التي تواجه الاستثمار وسلاسل الإمداد وإعادة الإعمار، وبهذا الشكل تصبح مجالس رجال الأعمال أداة مكملة للدبلوماسية الرسمية تعمل على دعم الحضور الاقتصادي السوري في البيئة الدولية وتعزيز فرص الانفتاح التدريجي على الأسواق والشركاء الخارجيين.

## فرص الاستثمار في الاقتصاد السوري:

الاقتصاد السوري يحتوي على مجموعة واسعة من الفرص الاستثمارية التي تمتد إلى أكثر من قطاع، خاصة في ظل مرحلة التحول والتعافي الاقتصادي، ويمكن لمجالس رجال الأعمال أن تلعب دوراً في تحديد هذه الفرص وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ من خلال دراسات قطاعية وشراكات استثمارية، وتساهم أيضاً في ربط هذه الفرص بالمستثمرين المحليين والدوليين بما يعزز من فرص تفعيلها على أرض الواقع، ويأتي ذلك في إطار الحاجة إلى أدوات مؤسسية قادرة على قراءة الاقتصاد السوري وإعادة توجيه موارده نحو النمو المستدام.

## 1- الزراعة وتصنيع الأغذية:

القطاع الزراعي من أهم ركائز الاقتصاد السوري لما يمتلكه من موارد طبيعية وبيئية مناسبة للإنتاج الزراعي المتنوع، ولذلك يمكن توجيه الاستثمار في مشاريع تحسين نظم الري، إنتاج محاصيل عالية القيمة، والتصنيع الغذائي الذي يعزز من القيمة المضافة ويخلق فرص عمل، بالإضافة إلى ذلك فإن إعادة تأهيل البنية الزراعية يمكن أن يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الصادرات السورية، كما أن تطوير سلاسل القيمة الزراعية يمثل مدخلاً أساسياً لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات السورية في الأسواق الإقليمية والدولية، مع ملاحظة أن الاستثمار في الصناعات الغذائية المرتبطة بالإنتاج الزراعي يسهم في تقليل الفاقد وتعظيم الاستفادة من الموارد المحلية.

## 2- القطاع الصناعي:

يملك القطاع الصناعي السوري إمكانيات كبيرة في مجالات التصنيع كالصناعات الكيماوية، المنسوجات، والأغذية، ويمكن الاستثمار في تحديث خطوط الإنتاج، ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة لتنافس المنتجات السورية في الأسواق الإقليمية والدولية، كما أن المشاريع الصناعية يمكن أن تكون محوراً لعمليات تصدير معتددة على الشراكات الدولية، وفي هذا السياق يشكل إعادة تأهيل المناطق الصناعية خطوة أساسية لإحياء النشاط الإنتاجي وخلق بيئة جاذبة للاستثمار، كما أن نقل المعرفة الصناعية والتقنيات الحديثة يمكن أن يعزز من جودة الإنتاج ويرفع كفاءة سلاسل التصنيع المحلية.

## 3- الطاقة والبنية التحتية للطاقة:

تعد فرص الاستثمار في قطاعي الطاقة التقليدية والمتجددة واسعة، ولا سيما في ظل توجهات سورية نحو تعزيز قدراتها الإنتاجية والحد من الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة، ويمكن لجالس رجال الأعمال أن تدعم الترويج للمشروعات المرتبطة بالطاقات البديلة، إلى جانب تطوير كفاءة الشبكات الكهربائية وتوسيع نطاقها، وتنسجم هذه الفرص مع ما تشير إليه دراسات المنتدى الاقتصادي العالمي حول الدور المحوري للبنية التحتية للطاقة في استقطاب الاستثمارات، إلى جانب ذلك فإن تطوير قطاع الطاقة يمثل قاعدة أساسية لدعم مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن ذلك يسهم الاستثمار في الطاقة المتجددة في توفير حلول مستدامة تساعد على خفض التكاليف التشغيلية على المدى البعيد.

#### 4-الخدمات اللوجستية والنقل:

نظراً لموقعها الجغرافي تمتلك سورية إمكانيات كبيرة في قطاع الخدمات اللوجستية، على الأخص في تحسين الموانئ، الطرق، والمرافق اللوجستية التي يمكن أن تجعلها بوابة بين الشرق والغرب، وبالتالي تلعب هذه البنية دوراً في جذب الاستثمارات لأن خدمات النقل والبنية التحتية المرتبطة بها تعتبر من المحددات الرئيسية لتكلفة الأعمال وتنافسيتها، ومن جهة أخرى فتطوير هذا القطاع يسهم في تعزيز الربط التجاري الإقليمي وإعادة تنشيط حركة التجارة العابرة للحدود، هذا إلى جانب أن تحسين الكفاءة اللوجستية ينعكس على خفض تكاليف الإنتاج والتصدير.

#### 5-الاقتصاد الرقمي والخدمات التقنية:

شهد العالم خلال العقد الماضي تحولاً نحو الاقتصاد الرقمي، من خدمات تكنولوجيا المعلومات إلى التجارة الإلكترونية والتطبيقات الذكية، فهذا القطاع يمتلك إمكانيات كبيرة في سورية، خاصة مع وجود قاعدة شبابية واسعة قادرة على تبني التقنيات الرقمية وتطوير مشاريع تكنولوجية محلية وعابرة للحدود، وأيضاً الاستثمار في البنية التحتية الرقمية يمثل أحد المكونات الرئيسية لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، مما يؤدي إلى أن الاستثمار في هذا القطاع يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للتوظيف ويقلل من فجوة المهارات التكنولوجية.

#### 6-السياحة والتراث الثقافي:

على الرغم من التحديات التي واجهها قطاع السياحة خلال فترة النزاع، فإن السياحة الثقافية والتراثية تمثل فرصة كبيرة للنمو، وخاصة مع إعادة تأهيل المناطق التاريخية، تطوير الخدمات الفندقية، وتنظيم برامج سياحية مستدامة تجذب الزوار داخلياً وخارجياً، فإعادة إحياء هذا القطاع وخصوصاً بما تتميز به سورية من الغنى في المناطق الأثرية والتاريخية والتنوع الجغرافي، يمكن أن يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك فإن السياحة تشكل جسراً للتواصل الثقافي وتعزيز صورة سورية كوجهة تاريخية وحضارية.

#### 7-الخدمات الصحية والتعليمية:

تعتبر الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم من القطاعات التي توفر طلباً متزايداً ومردوداً استثمارياً، سواء من خلال مشاريع مقدمة محلياً أو عبر شركات مع مؤسسات دولية تقدم خدمات متطورة تستجيب لحاجات هذا القطاع الخدمي، كما أن تطوير هذه القطاعات يساهم في بناء رأس المال البشري وتحسين جودة الحياة، والاستثمار في هذا النوع من الخدمات يشكل أساساً لأي عملية تنمية مستدامة.

تشير التحولات الاقتصادية التي تشهدها سورية في مرحلة ما بعد الصراع إلى أهمية البحث عن أدوات قادرة على دعم مسارات التعافي الاقتصادي وإعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي هذا السياق تبرز مجالس رجال الأعمال كمنصات يمكن أن تؤدي أدواراً تتجاوز الوظائف التجارية التقليدية نحو بناء العلاقات الاقتصادية وتعزيز الثقة وتحفيز الاستثمار، فالتحديات التي تواجه الاقتصاد السوري لا ترتبط بضعف البنية التحتية أو تراجع الإنتاج، وإنما تمتد إلى تفكك الشبكات الاقتصادية والعلاقات المؤسسية التي تشكل أساس النشاط الاقتصادي والاستثماري، الأمر الذي يمنح هذه المجالس أهمية باعتبارها أدوات وسيطة قادرة على ربط الفاعلين الاقتصاديين، وتسهيل تدفق المعلومات والفرص الاستثمارية، إضافة إلى دعم الحوار الاقتصادي وتعزيز الشراكات والمساهمة في تطوير سياسات أكثر ملاءمة للاستثمار، وفي ضوء التوجهات الجديدة نحو دبلوماسية الأعمال والانفتاح الاقتصادي، تصبح المجالس جزءاً من الجهود الرامية إلى إعادة تموضع الاقتصاد السوري ضمن شبكات الاقتصاد العالمي وتحقيق تعافي اقتصادي أكثر استدامة، إلا أن نجاح هذه المجالس في أداء أدوارها الجديدة يبقى مرتبطاً بجملة من التحديات والمتطلبات، وفي مقدمتها ضرورة توفير إطار قانوني وتشريعي واضح يحدد صلاحياتها ومسؤولياتها، بما يضمن توفير المرونة اللازمة للقيام بمهامها بفاعلية، إلى جانب أهمية الحد من التداخل المؤسسي وتعزيز قدرتها على اتخاذ قرارات اقتصادية واستثمارية أكثر كفاءة، كما تبرز الحاجة إلى تطوير بنيتها المؤسسية من خلال تعزيز الحوكمة والشفافية وإعداد موارد بشرية قادرة على إدارة ملفات الاستثمار والشراكات الدولية، فضلاً عن ضرورة إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية والخدمات المصرفية واللوجستية بما يسهم في خلق بيئة أعمال مستقرة وجاذبة للاستثمار، إلى جانب أهمية توسيع تمثيل رجال الأعمال في الداخل والشركات، وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، والنساء، ورواد الأعمال الشباب، بما يعزز استقلاليتها وقدرتها على الإسهام في بناء اقتصاد سوري منتج وتنافسي ومندمج إقليمياً ودولياً.